كالنسب والاضافات فانها ترجع الى الفاظ مجردة وليس فيها
علم محقق متعلق بمعلوم محقق وقولهم الشي الواحد لاشركة
فيه والمشترك لا وجود له باطل فان الشي المعين من حيث هو
معين لاشركة فيه وهذه الصفات التي اثبتناها ليست معينة
مخصصة بل هي صفات يقع بها التخصيص والتعيين ويقع بها الشمول
والعموم وهي القضايا الضرورية كالوجود عندكم ومن رد التعميم
والتخصيص الى مجرد الالفاظ فقد ابطل الوجوه والاعتبارات
اليت العبارة تتبدل لغة بلغة وحالة بحالة وهذه الوجوه
العقلية لا تتبدل بل الذوات ثابتة عليها قبل التعبير عنها بلفظ
عام وخاص على السوا ومن رد هاذه الاعتبارات فقد ناقض
برد ها الى العبارات فان الاعتبارات لا تتبدل ولا تتغير
بنقل وعقل والعبارات تتبدل بلسان ولسان وزمان
وقولهم حد الشي وحقيقته وعينه وذاته عبارات عن معنى
واحد والاشيا انما تتمايز بخواص ذواتها يقول المثبت
هب ان الامر كذلك لكن عن خاصية كل شي معين عين وخاصية
كل نوع محقق عليه وانتم لا تجدون جوهرا بعينه على ا
الخصوص بل تحدون الجوهر من حيث هو جوهر على الاطلاق
فقد اثبتم معنى عاما يعم الجوهر وهو التحيز مثلا والا كان
كل جوهر على حياله محتاجا الى حد على حياله ولا يجوز
ان يجري حكم جوهر في جوهر في التحيز وقبول العرض
والقيام بالنفس فاذا لم نجد بدا من ادراج امر عام معقول
وذلك يبطل قولكم ان الاشيا تتمايز بذواتها وتصحيح
قولنا ان الحدود لا تستغني عن عموميات الفاظ تدل على
صفات عموم الذوات وصفات خصوص وكذا احوال
لها او وجوه واعتبارات عقلية او ما شئت فسمها بعد الا
تفاق على المعاني والحقايق قال النافون غاية تقريركم
في اثبات الحال هو التمسك بعمومات وخصوصات ووجوه
واعتبارات عقلية اما العموم والخصوص فينتقض عليكم
بنفس الحال فان لفظ الحال تشمل وحال هي صفة لشي

محض

بمحض ذلك الشي لا محالة ولا يخلو اما ان يرجع معناه الى عبارة
تعم وعبارة تخص فخذو منا في ساير العبارات العامة والخاصة
كذلك وان يرجع الى معنى اخر وراء العبارة فيودي الى اثبات
الحال للحال وذلك محال ولا يغني عن هذا الالزام قولكم الصفة
لا توصف فانكم اول من اثبت للصفة صفة حيث جعلتم الوجود
والعرضية واللونية والسواد احوالا للسواد فاذا اثبتم للصفات
صفات فهلا اثبتم للاحوال احوالا واما الوجوه والاعتبارات
فقد تحقق في الحال ايضا فان الحال العام غير والحال
الخاص غير وهما اعتباران في الحال وحال توجب احوالا
غير وحال غير موجبة احوالا غير اليس قد اثبت ابو هاشم
للباري سبحانه حالا توجب كونه عالما قادرا او العالمية
والقادرية حالتان فحال توجب وحال غير موجبة بل موجبة
وهما مختلفان في الاعتبارات واختلاف الاعتبارات لا توجب
بل الحال الموجبة والحال الغير الموجبة مختلفان اختلاف
الحالين للاحوال هذا من الالزامات المفحمة ومن جملتها اخرى
وهي ان الوجود في القديم والحادث والعرض والجوهر عندهم
على ذلك امر ان نكران ابهام شي واحد في شيئين مختلفين
او شيان مختلفان في شي واحد وواحد في اثنين واثنان
في واحد محال اما احدهما ان شيا واحدا كيف يتصور في
شيئين فان حال الوجود من حيث هو وجود واحد ومن
بداير العقول ان الشي الواحد لا يكون في شيئين متقابلين
بجميع الموجودات على السوا وفيما لم يوجد بعد لكنه سيوجد
على السوا وهو من المحال المحال والمنكر الثاني انه اذا كان
الوجود حالا واحدا واجتمعت فيه انواع واجناس واصناف
فيلزم ان تتحد المنكرات والمختلفات فيه ويلزم تبدل الاجناس
من غير تبدل ولا تغير في الوجود اصلا وذلك كتبديل
الصورة بعضها ببعض في الهيولا عند الفلاسفة وغير تبديل
في الهيولا وذكر التمثيل ايضا غير سديد فان الهيولا عندهم
قط لا يعرا عن الصورة الا ان من الصورة ما هو لازم للهيولا

Copyright © King Saud University